مقدمة

لا شك أن من أبرز واجبات الوظيفة العامة طاعة الرؤساء وأداء الموظف عمله وفق توجيهاتهم لأن طاعة الرؤساء وسيطرة السلطة الرئاسية على جميع أعمال المرؤوسين هي الأساس لنجاح النظام الإداري في أي مجتمع من المجتمعات وهي كما وصفها الفقهاء العمود الفقري في كل نظام إداري، وإذا تسرب أي تصدع هذا المبدأ فلن يجدى في اصلاح الإدارة علاج ما، وأنها من صفات الصالحين والمخلصين الأخيار، وأن التمرد وعدم الانقياد لأمر الرئيس يعتبر من صفات المارقين الذين جبلت قلوبهم على الفوضى والتجرد من النظام، فلا خير فيهم ولا أمل يرجى منهم وهم شر وبال على أنفسهم ومجتمعهم.

لذلك نجد واجب الطاعة يحتل في كل الأنظمة الإدارية الديمقراطية وغير الديمقراطية المعاصرة مكان الصدارة، لما له من الأهمية بمكان في تسيير دفة شئون المرفق العام بانتظام واضطراد وضبط وانضباط سلوك الأفراد شاغلي الوظيفة العامة، وبالتالي يشكل واجب الطاعة العصب الرئيسي لنجاح أي مرفق في تحقيق الغرض من انشائه، ومن ثم نجاح المنظومة الإدارية في الجهاز الإداري برمته وتحقيق النهضة الشاملة في جميع المؤسسات والهيئات والتي تنشدها وتسعى إليها أي دولة معاصرة تبغى تحقيق أعلى درجة من التقدم والنمو في مختلف الميادين والأنشطة.

أهمية الموضوع:

فطاعة الرؤساء لما لها من أهمية عظيمة أصبحت منصوص عليها في أغلب قوانين وتشريعات الدول باعتبارها من الواجبات المستقلة عن طاعة أحكام التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة، لأن الموظف العام لا يؤدي واجباته واختصاصاته وفقا لطاعته وخضوعه للقوانين فحسب، وإنما استنادا إلى أهمية واجب الطاعة نحو رؤسائه، لأن الأعمال الإدارية أكثر مرونة وتطورا مع متغيرات المجتمع المستحدثة والمستجدات التي تظهر كل يوم لأن القوانين تكون قاصرة وعاجزة لتزويد الإدارة بكل التفصيلات لتلبية متطلبات الحياة المتغيرة من وقت لآخر، فالرئيس يستطيع القيام بسد النقص التشريعي أو الفراغ القانوني عن طريق اصدار الأوامر والتعليمات الموجهة الى مرؤوسيه، فالموظف العام في مجال الوظيفة العامة يطيع رؤسائه إما بدافع الثقة بهم لما للرؤساء من تأثير بأسلوب ديمقراطي على مرؤوسيهم أو بسبب الدافع الاجتماعي الذي قاده للانضمام والاندماج بجماعة معينة والذي يربط مشاعره بها، أو بتأثير الحوافز الإيجابية المادية منها والمعنوية أو بدافع التلويح من الرئيس بتوقيع العقوبات في حالة اخلال المرؤوسين بواجب طاعة الرؤساء، وقد يكون الخضوع للرؤساء ناجما عن بواعث نفسية وقانونية وأخلاقية.

هذا بالنسبة لأهمية طاعة الرؤساء بشكل عام أما بالنسبة لأهمية طاعة الرؤساء في العراق فإن سبب اختياري للموضوع هو ظاهرة تدخل الأحزاب السياسية في الحياة الوظيفية في العراق وبالأخص في إقليم كوردستان العراق، وهذا من الأسباب التي تجعل المرؤوس غير منصاع لأوامر رئيسه ولما له من تأثيرات سلبية على الحياة الإدارية ومن أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري في مجتمعنا، وبروز حالة غير طبيعية حيث أصبح المرؤوس هو الذي يحكم الرئيس بسبب سلطته الحزبية عليه مما يترتب على هذا بروز ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

إشكالية البحث:

من الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث هو قلة المصادر في العراق بالنسبة لهذا البحث، هذا فضلاً عن صعوبة الحصول على القرارات الإدارية في هذا الشأن، مما دفعني بالرجوع الى القرارات الإدارية في مصر بالنسبة لبعض المواضيع.

منهجية البحث:

عمدنا في هذه الدراسة الى استخدام المنهج التحليلي حيث سنتناول موضوعها في ضوء التشريعات السائدة في العراق، بالإضافة الى الأحكام القضائية ذات الصلة، ورأي الفقه كلما دعت الحاجة الى ذلك.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع-والمادة العلمية-احتواء البحث على مبحث تمهيدي وفصلين، ليأتي المبحث التمهيدي تحت عنوان مدلول الطاعة قانونا وشرعا بشكل عام، ثم خصصنا الفصل الأول لمضمون واجب الطاعة، والثاني لحدود واجب الطاعة.